

بالتعاون مع جمعية تحفيظ القرآن الكريم في سوهاج «زكاة كيفان»: مساعدات بـ1.1 مليون جنيه للفقراء والأيتام في مصر

وأوضح الخميس أن تلك المساعدات المالية التي قدمتها وتقدمها اللجنة للأسر الفقيرة خارج الكويت جاءت بتبرع أحد المحسنين وعلى نفقته الخاصة، لافتاً إلى أن مساهمات ومساعدات وتبرعات أهل الخير وأصحاب القلوب الرحيمة وذوي الألبان البيضاء من

الخميس: جهود اللجنة متواصلة ولن تتوقف لدعم المشاريع الخيرية خارج الكويت

المحسنين من أهل الكويت الكرام الذين جيلوا على فعل الخير أضحت تعم بلاد العالم وصارت الكويت منارة للعمل الخيري والتطوعي والإنساني، وإن دل ذلك فإنما يدل على شعورهم بمعاناة الفقراء وأصحاب العوز والحاجات والأيتام من إخوانهم المسلمين خارج الكويت، مؤكداً أن ذلك يصب في ميزان حسناتهم وأن الله سبحانه وتعالى سيضاعف لهم أجرهم وسيؤتيهم من فضله في الدنيا والآخرة،

مثمناً جهودهم الحثيثة لدعم عمل اللجنة ويمكن للتواصل على رقم 66293044 واختتم الخميس بقوله : جهود لجنة زكاة كيفان مستمرة ومتواصلة ولن تتوقف لتنفيذ المشاريع الخيرية وتقديم الدعم ومد يد العون والمساعدة لأي فقير أو منكوب أو مستغيث أو متضرر في أي مكان بالعالم.



زكاة كيفان قدمت تبرعات سخية للمحتاجين في مصر



حفل زفاف جماعي بإشراف اللجنة

أكد رئيس لجنة كيفان للزكاة والخيرات الشيخ عود الخميس أن اللجنة لم ولن تتوانى عن تقديم الدعم والعون والمساعدة للأسر الفقيرة والمحتاجة والأيتام في مختلف دول العالم مشيراً إلى أن اللجنة حريصة كل الحرص على تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين المسلمين.

وأشار الخميس في تصريح صحفي إلى أن اللجنة وزعت مساعدات مالية بقيمة مليون و120 ألف جنيه في جمهورية مصر العربية بمحافظة سوهاج وذلك بالتعاون مع جمعية تحفيظ القرآن الكريم في منطقة شندويل بحضور محافظ سوهاج يحيى عبد العظيم وكبار الشخصيات بالمحافظة.

ولفت الخميس إلى أن اللجنة قدمت هذه المساعدات المالية ممثلة في مساعدات مالية بقيمة 500 ألف جنيه للأسر الفقيرة «500 أسرة» علاوة على تقديم 120 ألف جنيه دفعة من كفاية 250 يتيماً، بالإضافة لتخصيص مبلغ 240 ألف جنيه لعلاج 100 حالة مريضة بالفشل الكلوي، وكذلك تخصيص 264 ألف جنيه لتجهيز 30 حالة زواج من الأيتام.



مسؤولو الجهات يتبادلون الدروع التذكارية عقب توقيع الوقفية



جانب من المؤتمر المقام على هامش حفل التوقيع

تستهدف جمع مليون دينار لإنفاقها في عموم أوجه الخير ببلاد الشام

الخرافي: توقيع «وقضية الشام الكبرى» بين أمانة الأوقاف وجمعية النوري

النوري: هدفنا

إغاثة المتضررين

من الحروب والكوارث

في سوريا ولبنان

وفلسطين والأردن

حليف استراتيجي للأمانة من حيث عدد المشروعات التي تمولها الأمانة وتنفيذها من خلالها بجانب المؤسسات الخيرية الأخرى، مشيراً إلى ذلك دليل ثقة في الأمانة وتفعيل لدورها في المجتمع بصفتها مستامنة على أموال الوقف في الكويت بموجب الرسوم الأميري، وانتهاز الخرافي هذه الفرصة لدعوة كافة الجهات الحكومية والأهلية والأفراد إلى أن تحذوا هذا النهج الكريم في تأسيس الوقفيات المتخصصة التي تخدم أهداف بعينها وفق شروط الوقف.

ومن جانبه شكر الشيخ نادر النوري الأمانة العامة للأوقاف قائلاً أنها وسام فخر وتاج على جبين هذا البلد المعطاء الطيب الذي عرف بإياديه الندية التي وصلت عطايها إلى أقصى بقاع الأرض، ونفخر بقيادة د.عبدالحسن الخرافي لهذه المؤسسة العتيدة المباركة ونسجل لها العرفان والشكر على قبول عرضنا

للأوقاف هيئة حكومية مستقلة تقوم على رعاية الأوقاف واستثمارها وصرف ريعها بتنفيذ شروط الواقفين وفق الضوابط الشرعية، وقال أن نظارة الأمانة العامة للأوقاف على هذه الوقفية تشمل إدارة واستثمار أموالها الاستثمار الأفضل والأمثل وفق الخطط الاستثمارية المنبئة بالأمانة وإمكاناتها المتاحة، ومن ثم تحويل صافي الربح الذي تحققه الوقفية للصرف على الأغراض والأهداف التي أنشأت من أجلها والذي يمثل في الصرف على كافة جهود الإغاثة ومساعدة الفقراء والمعوزين والمتضررين من الحروب والكوارث في بلاد الشام وهي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن وصولاً إلى تأمين رافد ثابت ودائم للصرف على هذه المجالات، وذلك بواسطة جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية، مشيراً إلى أن قيمة الوقفية المزمع تكوينها هو مليون

دينار كويتي، يتم جمعها تدريجياً خلال ثلاثة أعوام ميلادية من تاريخ توقيع الاتفاقية. وثمن الجارالله الخرافي جهود القائمين على جمعية عبدالله النوري الخيرية وإهتمامهم بحرصهم الشديد على إنجاز هذه الاتفاقية، حيث اعتبر الجمعية

وقعت الأمانة العامة للأوقاف اتفاقية لتأسيس «وقفية الشام الكبرى» مدتها ثلاث سنوات مع جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية بمقرها بمنطقة الدسمعة، وقد مثل الأمانة في هذه الاتفاقية أمينها العام د.عبدالحسن الجارالله الخرافي، بينما مثل جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية نادر عبدالعزيز النوري - بصفته رئيس مجلس الإدارة - بحضور لفيق من المسؤولين من الجانبين، وتتضمن الاتفاقية تعزيز التعاون بين الجهتين لإنشاء هذه الوقفية الخيرية التي تعنى بأعمال الإغاثة ومساعدة الفقراء والمعوزين والمتضررين من الحروب والكوارث في بلاد الشام حيث يحتاج ذلك إلى تأمين مبلغ مالي ثابت ودائم لمواجهة احتياجاتها المتزايدة.

وأكد الجارالله الخرافي عقب التوقيع على الاتفاقية أنها جاءت انطلاقاً من كون الأمانة العامة

بمناسبة اقتراب إعلان اسمها الجديد

«البنات الجامعية» تشكر دور الحجرف وإدارة الجامعة في دعم الكلية

العلمية الأربع تحت مظلة ثلاثة أقسام علمية وهي قسم علوم الغذاء والتغذية والذي يقدم تخصصي علم التغذية وعلوم الأغذية، قسم علوم اضطرابات التواصل، وقسم إدارة التقنية البيئية، والكلية تقدم برنامج الماجستير في علم التغذية وعلوم الأغذية وبرنامج ماجستير مشترك في العلوم البيئية، وتطمح الكلية بطرح برامج أخرى بالمستقبل، والكلية تقف هذا العام لتقيم ما أنجزته من خلال رؤيتها ورسالتها الأكاديمية، وتقارن مخرجاتها العلمية بنظامها المعتمد والذي يبني على أساسيات نظام مخرجات التعليم

تزامناً مع استعداد كلية البنات الجامعية لإعتماد اسمها الجديد «كلية العلوم الحياتية» وبعد مرور عشر سنوات على افتتاح الكلية، تقدم كلية البنات الجامعية بجامعة الكويت بالشكر الجزيل للدكتور نايف الحجرف وزير التربية والتعليم العالي على دعمه لكلية البنات الجامعية وإيمانه بقدرة الطالبة الكويتية وما يمكن أن تقدمه لوطنها بالمستقبل.

كما تواصل الكلية واتحداً من إيمان إدارة جامعة الكويت بضرورة تقديم خدمة أكاديمية مميزة خاصة للطالبات؛ فإن الكلية تعزز الإستمرار بتقديم برامجها

بمشاركة نائبات من جميع برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي

مركز دراسات وأبحاث المرأة يقيم حلقة نقاشية عن حقوق المواطنات في 22 الجاري

عنه الحلقة النقاشية من نتائج طبية، لاسيما وأن المشاركات في الحلقة جميعهم من ذوات الخبرة والدراية بموضوع الحلقة بصفة عامة، وبقضايا المرأة بصفة خاصة، حيث تشارك كل فئها من كل : النائية الدكتوراة معصومة المبارك عضو مجلس الأمة الكويتي، والنائية الدكتوراة لطيفة الشعلان عضو مجلس الشورى السعودي، والنائية الدكتوراة منى البحر عضو المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة الأستاذة نور المالكي المدير التنفيذي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة بمؤسسة قطر، والنائية المحامية دلال الزايد عضو مجلس الشورى البحريني، ومن المنتظر مشاركة إحدى عضوات مجلس النواب أو الشورى العماني في هذه الحلقة.

وصرحت بأن المركز قدم عدداً لا بأس به من البرامج التدريبية بدون رسوم «مجانية» حتى يستسي لأكبر شريحة ممكنة من حضورها والإفادة منها، وسوف يقدم المركز برنامجاً تدريبي خلال هذا الشهر للدكتوراة فاطمة عباد بقسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بعنوان «كيفية تأهيل النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف» في الفترة ما بين 20-23/5/2013، ثم تستكمل باقي الدورات بعد إجازة العطلة الصيفية، كما أشارت إلى أن المركز قام بتنظيم حملتي : «لا.. للعنف ضد الأطفال»، و «لا.. للعنف ضد المرأة»، أقيم خلالها مسابقتان عن أفضل بوستر، وأفضل فيديو، وأفضل صورة فوتوغرافية عن العنف ضد المرأة والطفل، وحصل المسابقون الفائزون على جوائز مالية للفرانك الأسلوب، كما أشرت إلى إدارة الكلية استمرارية إقامة المسابقة «المسابقة الثالثة» حتى شهر مارس من العام القادم المقبل 2014.

القاضي: القوانين تتطلب

طلاقاً بانناً وتفكيكاً

للأسرة لنعطي الأولاد حق

الجنسية

واختتمت حديثها بأن الحلقة النقاشية المزمع إقامتها في الثاني والعشرين من مايو الجاري سوف تشارك فيه نائبات من جميع دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم تجارب دولهم في هذا الموضوع، وكذلك وضع تصوراتهم ورؤاهم المستقبلية، وأن هذه الحلقة هي جزء من سلسلة المحاضرات التي ينظمها مركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية بهدف تبادل الخبرات، والتوعية في المجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي.

وأشارت الأستاذة أيتسام راشد القعود «المسئق الدائم»، لمركز دراسات وأبحاث المرأة بأنه قد تم الإعلان عن إقامة الحلقة النقاشية منذ فترة طويلة من خلال الإنترنت وعلى موقع الكلية، وتم توجيه الدعوة إلى مؤسسات المجتمع المدني وبعض وزارات ومؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى طلبة الجامعة، ومؤسسات التدريب المدني، الكويت بصفة خاصة تسعى لمنح هذه الفئة ومن المتوقع أن تناقش خلال هذه الحلقة الكثير من قضايا المرأة، بالإضافة إلى ما سوف تسفر



أسيري مستقبلاً القاضي والقعود

وأضافت القاضي أن القوانين المعمول بها في بعض دول الخليج العربي وعلى سبيل المثال دولة الكويت فإن الأمر يتطلب طلاق بائناً لتتقدم المرأة للحصول على هذا الحق لأولادها، ومن غير المعقول أن تنتفك أسرة بأكملها لتعطي الأولاد حق آخر، وهناك جهات مختلفة في معظم دول الخليج العربي بصفة عامة، وفي دولة الكويت بصفة خاصة تسعى لمنح هذه الفئة بعض الحقوق اللازمة لاستقرار هذه الأسر.

للثلاث تشدهما معظم الأسر والأساس في بناء أي مجتمع نجد أن هذه الفئة من المواطنات لا تشعرن بالأمان نظراً لتعدد القوانين التي تتعلق بإقامة أسرهم، على الرغم من أن بعض الدول العربية قد منحت المرأة حق حصول أولادها على جنسية هذه الدول، وباستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعطت هذا الحق في العام 2011، فلا زال الطريق موصد وطويل لباقي دول الخليج العربي في هذا الشأن.

أسيري: نحاول إيجاد

حلول لمشكلات مواطنات

الخليج المتزوجات من

أجانب

دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول العربية والأجنبية، فضلاً عن بدء الإعداد لإقامة المؤتمر السنوي الرابع للمركز تحت عنوان: «المرأة والبرلمان» - الحاضر والمستقبل - خلال شهر مارس 2014، وفي ختام حديثه التي الدكتور أسيري على الجهود الطبية والأنشطة المتميزة التي يقدمها مركز دراسات وأبحاث المرأة.

من جانبها، صرحت الدكتوراة لبنى احمد القاضي استاذة الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية، ورئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة بالكلية عن قرب موعد إقامة الحلقة النقاشية التي يقيمها المركز تحت عنوان: «المواطنة المتزوجة من غير المواطن في دول مجلس التعاون الخليجي : حقوق وحلول»، مشيرة إلى أنه في الوقت الحاضر تحتضن معظم دول الخليج العربية جاليات تشتمل على كل الجنسيات المختلفة، وقد نتج عن ذلك تزواج المواطنات من بعض الجاليات الأخرى، ولما كان الأمن والأمان هما السمتان الأساسيتان

أعلن عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.عبد الرضا أسيري عن إقامة مركز دراسات وأبحاث المرأة بالكلية حلقة نقاشية بعنوان : «المواطنة المتزوجة من غير المواطن في دول مجلس التعاون الخليجي : حقوق وحلول» بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، يوم الأربعاء الموافق 22 مايو 2013 على مسرح المغفور له الشيخ عبد الله الجابر الصباح - الحرم الجامعي الشويخ.

وأكد على أهمية هذه الحلقة لما تمثله من معاناة المواطنة الخليجية عندما كتب لها نصيبها وتزوجت من زوج غير المواطن، حيث تعاني الأمرين في حياتها وبعد أن يتوفاها الله، وفي سبيل ذلك فأنامل أن يتوصل الباحثون إلى إيجاد بعض السبل التي ترمي إلى إيجاد بعض الحلول لهذه الفئة، بالإضافة إلى النظر في موضوع التركيبة السكانية لمعلم دول الخليج العربي حيث نجد أن عددهم يكاد يكون أقل من عدد الواقفين بها، وهي قضية ثابته لا تقل أهمية عن القضية التي نحن بصدها.

وأضاف أسيري أن كلية العلوم الاجتماعية تسعى دائماً إلى أن يكون للفكر العلمي والعلمي مكاناً بارزاً في أنشطة الوحدات المختلفة بالكلية، وأن مركز دراسات وأبحاث المرأة قدم الكثير من الأنشطة والفعاليات تمثلت في إقامة ثلاثة ملتقيات متتالية 2011، 2012، و 2013، تم اختيار موضوعاتها بدقة منها : «القضاء على العنف ضد المرأة»، و «دور المرأة في بناء مجتمع معتدل»، و «المراة والإعلام» وقد شارك في هذه الملتقيات ناشطون في قضايا المرأة، وباحثون ومسؤولون متميزون من دول مختلفة شملت